العرب
الجمعة 2021/05/07
السنة 43 العدد 12052

نذر مواجهة بحرية بين فرنسا وبريطانيا بسبب حقوق الصيد

السفن الحربية تدخل على خط خلافات بريكست

تصاعد التوتر بين بريطانيا وفرنسا بشأن خلافات حقوق الصيد بعد بريكست في القنال الإنجليزي ليصل إلى حد إرسال البحرية الملكية البريطانية قطعتين بحريتين، في خطوة اعتبرتها باريس مناورات عسكرية وقالت إنها لن ترهبها.

باريس – يعكس التوتر بين باريس ولندن بسبب حقوق الصيد في القنال الإنجليزي جزءا من التداعيات الكارثية على استقرار المملكة المتحدة وجيرانها الأوروبيين والتي حذر منها مراقبون بعد انسحاب لندن من الاتحاد الأوروبي (بريكست).

وفي أول تصعيد غير دبلوماسي، أرسلت فرنسا زورقي دورية إلى المياه قبالة جزيرة جيرزي في القنال الإنجليزي الخميس بعدما نشرت لندن سفينتي بحرية في خلاف متصاعد بشأن حقوق الصيد شبهه عدد من المحللين بـ"مواجهة بحرية".

وغضبت الحكومة الفرنسية عندما أصدرت جيرزي تصاريح صيد ترى باريس أنها تفرض قيودا غير منصفة على دخول سفن الصيد الفرنسية إلى مناطق الصيد بالجزيرة الواقعة في القنال الإنجليزي.

وأعربت وزيرة البحرية الفرنسية أنيك جيراردان عن انزعاجها من التلكؤ في منح تصاريح صيد للصيادين الفرنسيين قبالة الجزيرة، وهددت باتخاذ إجراءات مقابلة.

كليمان بون

المناورات البريطانية قبالة جزيرة جيرسي لن ترهبنا

وألمحت جيراردان إلى إمكانية قطع الكهرباء عن جيرسي والتي يتم نقلها عبر كابل بحري، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية للتعبير عن "دعمها الثابت" لجيرزي وإرسال السفينتين البحريتين "إتش أم أس سيفيرن" و"إتش أم أس تامار".

وأبلغت الوزيرة البرلمان الفرنسي الثلاثاء بأن القواعد الجديدة التي تحكم الوصول إلى مياه جزر القنال غير مقبولة، وأن فرنسا "مستعدة لاستخدام.. إجراءات انتقامية". وقالت "أنا آسفة لأن الأمر وصل إلى هذا، لكن سنفعل ذلك إذا اضطررنا".

ويقع مقر "إتش أم أس سيفيرن" و"إتش أم أس تامار" في بورتسموث. ويبلغ طول كليهما 90,5 مترا، ولهما مدفعان كبيران، بما في ذلك سلاح قصير المدى مضاد للطائرات، ويتألف طاقمهما من 45 بحارا وما يصل إلى 50 من مشاة البحرية الملكية.

وقال كليمان بون وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية، إن "المناورات" البريطانية قبالة جزيرة جيرسي "لن ترهبنا".

وأشارت حكومة جيرسي إلى أنّها لن تمنح طواقم الصيد الفرنسية التراخيص الخاصة بالصيد في هذه المياه، إذا لم يكن لديها تاريخها في الصيد، وإذا لم تمتلك أجهزة مراقبة أيضا، لكي تتمكن الحكومة من تحديد مواقع السفن والمراكب.

وفي الوقت الحالي، يجب أن تمر طلبات الحصول على تراخيص الصيد عبر الحكومتين الفرنسية والبريطانية والمفوضية الأوروبية.

وذكرت باريس أن بريطانيا نشرت قائمة بـ41 سفينة فرنسية من أصل 344 طلبا رخص لها الصيد في مياه جيرسي لكنها مرفقة بمطالب جديدة "لم يتم التشاور بشأنها ولا مناقشتها ولا الإبلاغ عنها مسبقا" في إطار الاتفاق حول بريكست بين لندن وبروكسل الذي بدأ تطبيقه في الأول من يناير.

وقالت البحرية الفرنسية الخميس إنه تم نشر زورقي الدورية بأوامر من السلطات المدنية الفرنسية. ولم تذكر تفاصيل بشأن مهمتهما قبالة سواحل الجزيرة.

وأكد مسؤول في الرئاسة الفرنسية أن نشر الزورقين "يعبر عن قلقنا وإحباطنا، وهو نداء من أجل التطبيق الصحيح للاتفاقيات" التي أبرمت حينما غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي.

وفي وقت سابق الخميس أبحر أسطول صغير من سفن الصيد الفرنسية إلى ميناء سانت هيلير في جيرزي احتجاجا على قيود حقوق الصيد.

وقال مسؤولون في جيرزي إن قيود الصيد الجديدة تتفق مع الترتيبات التجارية لما بعد انفصال بريطانيا عن الاتحاد، وأضافوا أنهم سيجتمعون مع ممثلين للمحتجين لمناقشة مخاوفهم.

وكان وصول صيادي الاتحاد الأوروبي مستقبلا إلى مياه بريطانيا الغنية من بين أبرز المسائل الشائكة والقابلة للاشتعال سياسيا وآخر نقطة تم حلّها قبل الإعلان عن الاتفاق.

وأصرّت بريطانيا مرارا على أنها ترغب باستعادة السيطرة الكاملة على مياهها بينما سعت دول الاتحاد الأوروبي الساحلية إلى ضمان حقوق الصيد في مياه المملكة المتحدة.

وفي النهاية، توصّل الطرفان إلى تسوية تقضي بأن تتخلى قوارب الاتحاد الأوروبي تدريجا عن 25 في المئة من حصصها الحالية خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ونصف السنة.

وسيتم إجراء مفاوضات سنويا بعد ذلك على كميات السمك التي يمكن لقوارب الاتحاد الأوروبي الحصول عليها من المياه البريطانية. وإذا لم تكن النتيجة مرضية بالنسبة إلى بروكسل فسيكون بإمكانها اتّخاذ تدابير اقتصادية ضد المملكة المتحدة.

قطعة بحرية بريطانية تراقب المصائد

وتُذكّر هذه التعبئة العسكرية من جانب الطرفين بالحروب حول سمك القدّ في سبعينات القرن الماضي، عندما وقعت اشتباكات عنيفة بين السفن البريطانية والصيادين الأيسلنديين.

وقال متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون "شدد رئيس الوزراء ورئيس وزراء جيرسي على الحاجة الملحة لوقف التصعيد والحوار بين جيرسي وفرنسا بشأن الوصول إلى الصيد".

وقال المتحدث إن جونسون "أكد دعمه الثابت لجيرسي" في هذه الأزمة، ووصف أي تهديد لحصار المنفذ الرئيسي لجزيرة جيرسي للإمدادات الحيوية بأنه "غير مبرر". وأضاف أن "حكومتي المملكة المتحدة وجيرسي ستواصلان العمل عن كثب بشأن هذه المسألة".

وفي بروكسل، اتهم متحدث باسم المفوضية الأوروبية بريطانيا بعدم احترام اتفاق خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وأوضح أنه وفقا لاتفاقية التجارة والتعاون، يتعين الإخطار بالشروط المقترحة مسبقا لإتاحة الوقت للجانب الآخر لتقييم المقترحات. وترى المفوضية أن فترة الإخطار في هذه الحالة كانت قصيرة للغاية.

وأضاف "وحتى تُقدم السلطات في المملكة المتحدة المزيد من التفسيرات بشأن الشروط الجديدة، يتعين ألا يتم تطبيقها. وستظل المفوضية على تواصل حثيث مع فرنسا والمملكة المتحدة بشأن هذه المسألة".

الرهائن مزدوجو الجنسية ورقة إيرانية لابتزاز الغرب

باريس – تتابع عائلات الرعايا الغربيين المحتجزين في إيران الاتصالات الدبلوماسية المكثفة الأخيرة وما يرافقها من شائعات بكثير من الأمل الممزوج بالخشية من التعرض لمزيد من الخيبات بحثا عن إشارات حول إطلاق سراح أحبائهم.

وتحتجز إيران أكثر من عشرة مواطنين غربيين معظمهم يحملون جوازات سفر إيرانية سواء في السجون أم قيد الإقامة الجبرية بتهم تعتبرها عائلاتهم عبثية، ويعتبرها ناشطون فعلا وقحا لاتخاذ رهائن بهدف المساومة.

وتنامى الإحباط بين عائلات المحتجزين بسبب فشل الحكومات الغربية بإعادة هؤلاء المحتجزين إلى بلادهم، خاصة وأن البعض منهم قضى سنوات عدة خلف القضبان وكانوا عرضة للإصابة بكوفيد – 19 داخل زنازينهم.

وأعربت إيران دائما عن استعدادها لإجراء صفقة تبادل سجناء سعيا لاسترداد إيرانيين محتجزين أيضا في دول غربية. ودفع استئناف المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بنشطاء للحض على ربط القضيتين. وهناك ثلاثة بريطانيين وألمانيان وسويديان ونمساويان وفرنسيان إضافة إلى أميركيين بين لائحة المحتجزين.

ومن بين البريطانيين نازانين زاغاري راتكليف التي ربطت أسرتها قضيتها بديون بريطانية قديمة مجمدة بقيمة 400 مليون جنيه (550 مليون دولار) دفعتها إيران في عهد الشاه مقابل صفقة دبابات لم تتم في السبعينات.

وأما الألمانية ناهد تقوي البالغة 66 عاما فتقبع في السجن في إيران منذ 200 يوم وهي في "حالة سيئة للغاية" بعد نقلها مجددا إلى سجن انفرادي الشهر الماضي.

وألمانيا وفرنسا وبريطانيا من القوى الأوروبية التي تفاوض بشأن الاتفاق النووي مع إيران الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، لكن خليفته جو بايدن يحرص على العودة إليه في حال استوفت طهران شروطا معينة.

وقال شخص مطلع على المفاوضات "هناك مفاوضات نشطة جارية حاليا في فيينا من خلال الأوروبيين حول إبرام صفقة بشأن تبادل السجناء في الاتجاهين"، مؤكدا "عدم التوصل إلى صفقة". ولا تقيم الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع طهران منذ احتجاز موظفي السفارة الأميركية رهائن في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979.

أنتوني بلينكن

ليس لدي أولوية أقصى من إعادة الأميركيين المحتجزين في إيران

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن "ليس لدي أولوية أقصى من إعادة الأميركيين المحتجزين تعسفيا إلى الوطن في الولايات المتحدة".

ونفت الولايات المتحدة تقريرا بثه التلفزيون الإيراني نهاية الأسبوع مفاده أن واشنطن وافقت على الإفراج عن 7 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة وإطلاق سراح أربعة إيرانيين مقابل إطلاق سراح أربعة أميركيين.

وقال هادي غيمي المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان في إيران ومقره نيويورك إن على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إقامة "جبهة موحدة" وإعطاء الأولوية لإطلاق سراح المعتقلين "بالتوازي" مع المحادثات النووية. وأضاف أن "الفشل في التصدي بشكل فعّال لاحتجاز الرهائن في إيران يعطي الضوء الأخضر لهذه الممارسات ويترك مزدوجي الجنسية الآخرين في خطر التعرض للاعتقال لاستخدامهم كبيادق سياسية".

وتواجه الحكومات الغربية معضلة بشأن كيفية تأمين الإفراج عن رعاياها أو حاملي جنسية مزدوجة الموقوفين في إيران، حيث يتهم ناشطون طهران باعتماد ما يشبه "دبلوماسية رهائن" في سعيها لتحقيق تبادل معتقلين.

وتزايد القلق حول هذا التكتيك مؤخرا مع الإفراج عن الباحثة الأسترالية البريطانية كايلي مور-غيلبرت التي أُطلق سراحها في إطار ما بدا أنه عملية تبادل شملت ثلاثة إيرانيين كانوا محكومين في قضية مخطط تفجير في تايلاند عام 2012 كانت إسرائيل ربطته بهجمات ضد مصالحها.

وشملت عمليات الإفراج الأخيرة البارزة عن سجناء أجانب في إيران الأميركيين شيوي وانغ في ديسمبر 2019 ومايكل وايت في مارس 2020 والفرنسي رولان مارشال في مارس أيضا، وكلها ترافقت مع الإفراج عن إيرانيين كانوا موقوفين في الخارج بتهم مخالفة العقوبات.

انتخابات برلمانية في أسكتلندا وويلز تحدد مستقبل الاتحاد البريطاني

فوز الانفصاليين في إدنبرة يفتح أبواب الاستفتاء على تقرير المصير

لندن – صوّت البريطانيون الخميس في انتخابات محلية تشكل اختبارا لرئيس الوزراء بوريس جونسون ووحدة المملكة المتحدة، حيث يأمل الانفصاليون في تحقيق نصر مدوّ في أسكتلندا لتمهيد الطريق لاستفتاء جديد لتقرير المصير.

وسمحت هذه الانتخابات التي تعلن نتائجها تدريجيا الجمعة وطوال عطلة نهاية الأسبوع والتي أرجئت لمدة عام بسبب الوباء لـ48 مليون ناخب بتجديد حوالي خمسة آلاف مقعد في 143 برلمانا محليا في إنجلترا، وباختيار رئيس بلدية العاصمة لندن، وأعضاء برلماني مقاطعتي ويلز وأسكتلندا.

وفي أسكتلندا المقاطعة التي يبلغ عدد سكانها 5.5 ملايين نسمة قد تكون هذه الانتخابات حاسمة لمستقبل المملكة المتحدة.

وفي حال فوز الاستقلاليين الحاكمين بأغلبية في البرلمان المحلي، تنوي رئيسة الوزراء نيكولا ستورجن زعيمة الحزب الوطني الأسكتلندي الضغط على الحكومة المركزية في لندن لتتمكن من تنظيم استفتاء جديد حول استقلال المقاطعة.

وفي 2014، اختار 55 في المئة من الأسكتلنديين البقاء في المملكة المتحدة. وهذه الذريعة يطرحها باستمرار رئيس الوزراء البريطاني الذي تعود إليه الكلمة الأخيرة لمعارضة استفتاء جديد يرى أنه لا يمكن أن يحدث "سوى مرة واحدة في كل جيل".

لكنّ مؤيدي الاستفتاء يقولون إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) الذي عارضه الأسكتلنديون بنسبة 62 في المئة أدى إلى تغيير قواعد اللعبة. وكذلك الوباء الذي عزز شعبية ستورجن بفضل الإدارة الجيدة للأزمة الصحية.

وبعد أشهر من استطلاعات للرأي أشارت إلى تقدم كبير للحزب الوطني الأسكتلندي وأغلبية مؤيدة للاستقلال، يبدو أن الحزب يمكن أن يتراجع. فقد توقع استطلاع أجراه معهد "سافانتي كومريس" لحساب صحيفة "ذي سكوتسمان"، للحزب أسوأ نتيجة منذ وصوله إلى السلطة في 2007، مع 59 مقعدا (أي أقل بمقعدين) من أصل 129 في البرلمان.

وفي غياب أغلبية له، يمكن للحزب الوطني الاعتماد على حزبي الخضر و"ألبا" الجديد الذي يقوده الزعيم الأسكتلندي السابق أليكس سالموند الراعي السابق لستورجن قبل أن يصبح خصما لها على إثر انقسامات داخل المعسكر الاستقلالي.

ومع ذلك، لا توجد مؤشرات على الإطلاق إلى أن جونسون سيستسلم للمطلب الأسكتلندي في نهاية المطاف. فإذا استقلت أسكتلندا، فهي ستدخل الاتحاد الأوروبي وتتخلى عن الجنيه الإسترليني، وستقيم حدودا أكثر صرامة مع بريطانيا للحفاظ على وحدة السوق الأوروبية الموحدة.

وتتمثل أكبر مشكلة أمام أسكتلندا في طريق الاستقلال في إلزامية حصولها على إذن من البرلمان البريطاني لإجراء استفتاء حول الاستقلال بموجب المادة 30 من القانون الخاصة بأسكتلندا. ويرى مراقبون استحالة صدور إذن من البرلمان البريطاني في ظل سيطرة حزب المحافظين على أغلبية المقاعد.

ويعتقد هؤلاء أن مؤيدي الاستقلال في أسكتلندا سيبحثون عن سبل أخرى للانفصال عن المملكة المتحدة في حال فوزهم في الانتخابات.

ومن بين الخيارات المطروحة، الذهاب إلى المحكمة لإلغاء شرط الحصول على إذن لإجراء الاستفتاء بموجب القانون الخاصة بأسكتلندا.

أما الخيار الآخر، فيتمثل بإجراء الاستفتاء رغما عن الحكومة المركزية، وإعلان الانفصال من جانب واحد في حال التصويت لصالح الاستقلال.

لكن الخيار الثاني، قد يمهد الطريق لحدوث توتر مع الحكومة المركزية على غرار التوتر الذي حصل عقب إعلان إقليم كتالونيا الاستقلال من جانب واحد، كما يهدد بفقدان تأييد الاتحاد الأوروبي كما حصل مع إقليم كتالونيا الإسباني.

> زعيمة الحزب الوطني الأسكتلندي نيكولا ستورجن تنوي تنظيم استفتاء جديد حول استقلال المقاطعة

وفي ويلز، يسعى مارك دراكفورد، الذي ينتمي لحزب العمال اليساري، إلى الاستمرار في قيادة البرلمان لفترة ثانية.

ومع ذلك، أظهرت أحدث استطلاعات الرأي أن حزبه يمكن أن يفوز بمعظم المقاعد، ولكن ربما لن يفوز بالأغلبية.

وعلى الرغم من الضجيج الذي يحيط بموضوع الاستقلال، يبدو أن أقصى أماني الحزب القومي الويلزي قد تقتصر على تحقيق ارتفاع طفيف في عدد نوابه الحاليين في البرلمان حيث يحتلون 12 مقعدا. وإذا فاز حزب العمال من جديد بـ29 مقعدا من أصل الـ60 مقعدا التي يضمها البرلمان المحلي، وهي النتيجة التي أوحى بها أحد الاستطلاعات، فقد يحاول أن يشكل حكومة أقلية.

لكن ماذا إذا حصل على أقل من 26 مقعدا، كما أشارت استطلاعات أخرى، فسيُضطر في حالة كهذه للانضمام إلى ائتلاف مع حزب "بلايد كامري"، الذي تعهد بإجراء استفتاء على الاستقلال في حال وصوله إلى السلطة.

وتشكل هذه الانتخابات اختبارا مزدوجا بالنسبة إلى جونسون بعد صعود المحافظين بقوة في الانتخابات التشريعية في نهاية 2019 مع الوعد بإنجاز خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد تحقق ذلك فعليا لكن في أيرلندا الشمالية خصوصا، رافقته اضطرابات أدت إلى إحياء التوتر بين المجموعتين.

كما يشكل اختبارا لزعيم المعارضة العمالية كير ستارمر الذي سيخضع لحكم صناديق الاقتراع للمرة الأولى منذ توليه قيادته في أبريل 2020 بعد هزيمته التاريخية في الانتخابات التشريعية.

ولا يزال جونسون الذي يشدد على نجاح حملة التطعيم ضد فايروس كورونا، يتصدر استطلاعات الرأي على الرغم من الفضائح بما فيها تمويل تجديد شقته الرسمية والحصيلة الهائلة لوفيات الوباء (127 ألفا و500).

تصويت مصيري